

المشاركة السياسية: مقارنة نظرية

- دراسة في الخلفيات، المفاهيم والمحددات -

د . مليكة بوجيت(*)

ملخص

تشكّل الخلفية التاريخية والنظرية لأي مفهوم ، عاملاً أساسياً في فهم موضوع البحث ، فمراجعة السيرورة التاريخية لظاهرة المشاركة السياسية محطة هامة لتعميق فهمها اعتباراً من أنّ العلوم الاجتماعية في مضمونها هي محصلة تفاعل الواقع مع الفكر ، كما أنّ مقاربتها من الناحية النظرية والمعرفية ، خطوة أساسية تستوقف الباحث لفهم سيرورة هذه الظاهرة وتبلور مفهومها حديثاً ، لاسيما في صيغته اللبرالية مع كونه القيم السياسية اللبرالية ، وتساعد المد الديمقراطي ، كمطلب فرضته التحولات العالمية والعولمة السياسية والاقتصادية مع نهاية القرن العشرين ، بالتوازي مع تنامي معدلات الحراك السياسي والاجتماعي وتفاقم الأزمات على المستويات الداخلية للعديد من الدول .

من هذا المنطلق ، حاول المقال تسليط الضوء على الخلفيات والمضامين النظرية لإحدى البات الديمقراطية ، ومن ثمّ البحث في اسهامات الفكر السياسي الحديث في ضبط المفهوم اجرائياً والاقتراب من تحليل محدداتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشمل مختلف الشروط المطلوبة لتفعيل علمية المشاركة السياسية وتكريس الفعل الديمقراطي . ذلك أنّ الوقوف عند هذه المحدّدات قد يسمح بمعالجة عديد الاشكاليات التي قد يثيرها الموضوع كتلك المتعلقة بمهية البيئة المناسبة لضمان تفعيل مشاركة سياسية حقيقية .

الكلمات المفتاحية : المشاركة السياسية ، الممارسة السياسية ، الديمقراطية ، التنشئة الاجتماعية والسياسية ، الثقافة السياسية .

(*) محاضرة بكلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر03 - الجزائر .

مقدمة

تعدُّ المشاركة السياسية إحدى الآليات الديمقراطية التي تطبع الممارسة السياسية في المجتمعات الحديثة، حيث تعكس في مضمونها تفاعل الأفراد والجماعات مع مختلف القضايا العامة والسياسية على وجه الخصوص، عبر مختلف قنواتها وأشكالها. كما أوضحت من أهم المؤشرات التي تستند إليها الأبحاث والدراسات السياسية والتقارير العالمية لقياس مدى حكمة وفاعلية الانظمة السياسية .

وبوصفها ظاهرة إنسانية إجتماعية وسياسية ، فهي قديمة قدم المجتمعات السياسية خضعت عبر حقب تاريخية وتجارب أمم متنوعة لسلسلة من التطورات والتراكمات المعرفية أغلبها تترجم تجربة سياسية متميزة وخصوصية معينة، سمحت في الأخير ببلورة مفهوم حديث للمشاركة السياسية، لهذا نحاول في هذا المقال تسليط الضوء على الخلفيات والمضامين النظرية له، والبحث في إسهامات الفكر السياسي الحديث في ضبط المفهوم اجرائيا والاقتراب من تحليل محدّداتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشمل مختلف الشروط المطلوبة لتفعيل عملية المشاركة السياسية وتكريس الفعل الديمقراطي، ذلك أنّ الوقوف عند هذه المحدّدات قد يسمح بمعالجة عديد الاشكاليات التي قد يثيرها الموضوع كتلك المتعلقة بماهية البيئة المناسبة لضمان تفعيل مشاركة سياسية حقيقية ؟ ومنه السؤال عن مدى قدرة المجتمعات الحديثة العهد بالديمقراطية استيعاب هذه المحددات؟

1 . فلسفة المشاركة في المجتمعات السياسية

ظاهرة المشاركة السياسية، ظاهرة إنسانية إرتبطت بظهور المجتمعات السياسية، التي تميّزت بوجود سلطة سياسية، من مهامها السهر على تأمين حمايته وتلبية حاجاته وإدارة شؤونه، على اعتبار السياسة فن إدارة شؤون الآخرين، من قبل سلطة تملك من وسائل القوة المادية والمعنوية ما يمكنها من تحقيق هذه الأهداف . بالمقابل، قد يصعب تصور ممارسة هذه السلطة بدون إمكانية التعسف في استخدام تلك الوسائل، واحتمالية انتهاك حقوق المحكومين، لهذا، كانت عملية البحث في سبل سياسية وقانونية، تؤمّن حق الفئات الاجتماعية كافة في الحياة العامة، وضمان مشاركتها في صياغة طموحاتها، والسهر على احترامها، في إطار ما يخوله القانون

وما يعكس الإرادة العامة، جوهر اهتمام الفكر السياسي الإنساني منذ الحضارات القديمة.

وعليه، فالمشاركة السياسية بهذا المعنى الواسع والعام، ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الانسانية، خضعت بدورها لجملة من التطوّرات على المستوى الفكري والممارسي، وأحسن الامثلة على ذلك، ما عرفته دولة المدينة الاغريقية، من تنظيم سياسي شكل النواة الأولى للديمقراطية المباشرة، وميدان مناقشة القضايا السياسية، وإشراك الشعب في اتخاذ القرارات عبر المؤسسات التمثيلية، الى جانب دور الفكر السياسي الاغريقي في بناء منظومة حكم قوامها المواطنة الحرة، والمشاركة في الحياة السياسية.

ودون الاسترسال في سرد بقية تجارب الحضارات القديمة في هذا المجال، يتبيّن لنا عدم اقتران فكرة المشاركة السياسية بالممارسة السياسية الحديثة فقط، وإن اختلفت في مظاهرها وأشكالها، فهي حصيلة لتراكم تجارب المجتمعات السياسية عبر مختلف العصور.

من هذا المنطلق، لا يمكن الحديث عن مفاهيم سياسية، مرتبطة بالمشاركة السياسية، كالديموقراطية أو المواطنة دون الاشارة الى التطورات التي عرفها المجتمع الغربي باتجاه إحداث نقلة نوعية مستنديين في ذلك الى ما قاله بيرتران باداي (Bertrand Badi) "...: أنّ النظام الديموقراطي هو الثمرة الطبيعية للتطوّر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التدريجي والمتتابع الذي عرفته الشعوب الاوروبية خلال القرون الوسطى" (1).

وتأسيساً على هذا، فإنّ هذه النقلة النوعية اقتضت لاحقا، اعتماد مفاهيم جديدة في الممارسة السياسية، ومنه التفكير في إعادة النظر في تنظيم الحياة السياسية وضبط قواعدها وتقاليدها، بدءا من إعادة صياغة مفهوم الدولة الآمة (Etat nation)، والنظام العام إلى الاعتراف بالحقوق والواجبات بهدف بناء منظومة سياسية جديدة تحكم العلاقة بين الحكام والمحكومين، بمعنى البحث المستمر عن سبل تحقيق علاقة منسجمة بين الدولة والمجتمع وبناء دولة المواطنة، هذه العلاقة التي تظل مأزومة في التجربة والممارسة العربية، والتجربة الجزائرية على وجه الخصوص، التي لا تنفك تعيش هذه الوضعية، مع انعدام انسجام العلاقة بين الدولة والمجتمع، بالنظر لاستمرار غياب دولة المواطنة، على الرغم من

الاعتراف بها على مستوى النصوص والقوانين والخطابات الرسمية وغير الرسمية ما قد يؤكد أهمية أحداث تغيير جذري في المنظومة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أجل إنجاحها. ذلك أنَّ المجتمعات الغربية، لم تكن قادرة على الخروج من نفق العصر الظلامي (Obscurantisme) والوصول الى مستوى من التنوير والنضج السياسي والتطور الاقتصادي والاجتماعي، إلا بعد خضوعها لسلسلة من التحولات السلمية والعنيفة في صراعها ضد التسلط الكهنوتي والملكي، بإحداث القطيعة مع كل ما يشكل قيداً للإرادة الإنسانية من خلال القيام بثورة في العقل السياسي والذهنية الغربية، وتحيينه بالعودة او التواصل مع ما قدمه في أرقى مراحلها والاحتكاك والنهل من النجاحات التي احرزتها الحضارات الانسانية الأخرى، منها الحضارة العربية الإسلامية في مجال العلوم والثقافة، ومناهج التفكير، ما قد يجعلنا نتسأل لماذا عجز العقل العربي الاسلامي المعاصر من التواصل الايجابي مع مورثه الحضاري؟

إنَّ عودة الفكر السياسي الغربي مع أوائل عصر التنوير إلى ما كتبه أرسطو، وتحيين بعض المفاهيم السياسية التي عرفتھا دولة المدينة الاغريقية، قد أعطى الفكر السياسي الأوروبي دفعا قويا نحو اعتمادها في القضاء على الانظمة القطاعية وبناء منظومة سياسية جديدة، انطلاقا من أنَّ الانسان اجتماعي وسياسي بطبعه، وإنَّ الدولة المدينة هي الرابطة والاجتماع الأكثر شمولاً وسيادة على الروابط الإنسانية كلها، وإنَّ الإنسان مهينٌ لأن يكون جزءاً من هذا الكل السياسي، ولذا يكون ثمة دافع لدى الجميع للارتباط والحياة المشتركة للمواطنين، التي تدار بمقتضى قواعد تنظيمية، لا بمقتضى قواعد تحكمية استبدادية، فهذه الأفكار دعم أرسطو الحكومة الديمقراطية، التي تعتبر أكثر اعتدالاً من باقي الحكومات، وإنَّ مشاركة المواطنين بإمكانها أن تفضي إلى قرارات رشيدة، وأنَّ حكم القانون والدستور هو الأنجع وحكومة الشعب هي أساس الصيغ المعتدلة من الحكومات السياسية، قوامها طبقة متوسطة منتصف الطريق بين الاغنياء والفقراء، فالناس في هذين المعسكرين متحمسين فيما يخصَّ غايتهم المادية، وبالتالي لا يمكنهم تتبع العقل، في حين نجد أعضاء الطبقة المتوسطة بالنسبة لأرسطو، هم أقل الجميع معاناة من الطموح، وأكثرهم قدرة على الحكم بما يعين على إدارة الشأن العام وإرساء القوانين الصالحة، التي تسود وتسمو على المجتمع⁽²⁾.

هذا بالفعل، ما أثبتته تجربة أغلب الثورات الديمقراطية الناجحة في العالم، التي قادتها الطبقات المتوسطة، وما قد يفترقه الحراك السياسي العربي مع مطلع الالفية الجديدة لاسيما في الجزائر، بعد تراجع دور هذه الطبقة المتوسطة وغياب قيادتها، مما أسهم في فشل حراكها السياسي باتجاه عملية التغيير الديمقراطي، علماً أنَّ هذه

الفئة الاجتماعية، كانت المحرك الاجتماعي والسياسي لكثير من الاحداث السياسية والتاريخية، لاسيما في المرحلة الاستعمارية من خلال الحركة الوطنية كما سيتم تفصيله.

فالأفكار السياسية التي قامت عليها التجربة السياسية الأوروبية الحديثة، تضرب بجذورها الى ما قدمه الفكر السياسي الانساني والاوروبي كرافد من روافده، فلقد اسست النظريات السياسية الليبرالية رؤيتها في بناء مجتمع سياسي ديمقراطي، على أفكار ومقدمات أرسطو في السياسة، في أن الديمقراطية تقوم على ركيزتين، الأولى أن الأفراد يجب أن تقاسموا ويشتركوا في أن يحكموا أو يحكموا، بمعنى ان يتوافر لكل المواطنين فرصة للمشاركة في المناصب والمناقشة الجماعية للقضايا العامة، أما الثانية فهي ضرورة امتلاك الافراد للحرية في العيش كما يحبون لكن في ظل احترام الحرية للجميع واحترام الارادة العامة⁽³⁾.

ولقد لخصت نظرية العقد الاجتماعي هذه الأفكار، في ما أسمته بأرضية العقد الاجتماعي (contrat social)، التي تجسد مبدأ اشراك الجميع في مسائل الشأن العام مجال السلطة والتزامات المجتمع، كما عرفت هذه الأفكار رواجاً وانتشاراً مع أوائل القرن الثامن عشر مع ظهور الحركة الدستورية العالمية التي استندت إلى المبادئ التالية:

(*) أن الشعب مصدر السلطات، يمارس سلطاته بموجب احكام الدستور، وهو مصدر الشرعية.

(*) تأسيس ديمقراطية دستورية مشروطة بتنظيم السلطة في الدولة، وتحديد اختصاصاتها، ووضع قيود على ممارستها.

(*) كفالة الحقوق وضمان الحريات العامة للأفراد.

2. عوامل ظهور المشاركة السياسية في المجتمعات الحديثة.

إنّ ظهور المشاركة السياسية في المجتمعات الحديثة، اقترن بسلسلة من الثورات الفكرية والاجتماعية السياسية كان ميدانها المجتمع الغربي ساعدتها على ذلك جملة من العوامل منها:

أ-التحول في الوعي الفكري والسياسي الاوروبي : شهد القرن السادس عشر تحولا في الوعي السياسي الأوروبي ، حيث سميت هذه الفترة بعصر التنوير والنهضة الأوروبية ، التي واكبتها ثورة على القديم وبداية إرهابات الجديد ، فالثورة الفكرية التي عرفتها أوروبا خلال تلك الفترة ، تمخضت عنها مذاهب جديدة دعت إلى الإصلاح الديني والاجتماعي ، منها المذهب الإنساني ، الذي نادى إلى إحترام الكرامة الإنسانية ، واعتبار الإنسان مركز العالم ، كما نادى إلى بضرورة إعادة بناء العقيدة المسيحية التي انحرفت عن مسارها لصالح رجال الدين والأباطرة المستبدين ، فلا مخرج من هذا الاستبداد الديني في رأي هذا المذهب ، إلا بإضفاء صفة الإنسانية الخالصة على المسيحية ، ووضع برنامج لتعليم الفرد المسيحي وباعتباره مواطن عصر مستنير⁽⁴⁾ ، كما تطوّر هذا المذهب فيما بعد إلى مذهب سياسي يرفض السلطة الدينية ويدعو إلى فصل الكنيسة عن الدولة ، وبناء المجتمع المدني العلماني ، من منطلق هذه الأفكار بدأ العقل السياسي الأوروبي يتبلور باتجاه مسار جديد ، محدثا القطيعة مع النظام الإقطاعي القديم ، وعلي إثر هذا التحول بدأت الحركة الاجتماعية في ظل تفاعلها مع التغيرات في الديناميكية الاقتصادية التي عرفها المجتمع الأوروبي مع الثورة الصناعية وظهور والرأسمالية ، بإحداث تغيير سياسي جذري داخل المجتمع الأوروبي من خلال المطالبة عبر سلسلة الثورات الاجتماعية ، بإعادة النظر في المكانة السياسية للفرد ، باعتباره مواطن له حق المشاركة في إدارة شؤون البلاد .

*- بروز الدولة القومية : أسهم هذا العامل في ظهور قوة مركزية شرعية ، دورها فرض النظام العام ، وحماية الملكية والنشاط الاقتصادي ، وتنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والادارات المحلية ، من خلال مجموعة القوانين القومية الموحدة ، في هذا الاطار يقول جون هنيبرغ : "...إنّ الأهداف الأولى للثورة الفرنسية ، هو الغاء الامتيازات العرفية للمدن وللمقاطعات مقابل نمو المؤسسات المركزية القوية ، والمساواة أمام القانون ، وإزالة الهيئات الوسيطة التي تكبح سلطة الدولة ،ومن ثم تحقيق الوحدة القومية من خلال وحدة قومية ممركة ، وجيش قومي ، وبهذا ولت فوضى التنوع الاقطاعي ، فلقد جلبت الديمقراطية مع المركزية ، فكانت المحصلة شعبا في الميادين حدثا ، وغدا بالإمكان توسيع الحريات السياسية ، لتعم القارة الأوروبية برمتها ، لأنّ المواطنة كانت قد فصلت رسميا في توزيع السلطة السياسية ،

فبقدر المنجزات السياسية للثورة الفرنسية، فقد هيأت الفضاء الذي ستجرى عليه الصراعات الديمقراطية⁽⁵⁾ فحسب جون هنربيرغ، فإنّ دولة القانون هي وحدها التي توفق بين استقلالية الفرد الاخلاقية ومتطلبات النظام العام، حيث يقتضي العقل ان تتحكّم المعايير بالعلاقات الانسانية، فمن خلال الطابع الجمهوري للدولة المؤسس على الحريات المدنية، وحكم القانون واحترام مساواة جميع المواطنين، وضمن مشاركتهم في الحياة العامة، من خلال مؤسسات مدنية وتمثيلية يمكن تجسيد إرادة الشعب⁽⁶⁾.

من هذا المنطلق تشكلت الرؤية الليبرالية الكلاسيكية التي تجمع بين الاعتراف بالتعددية الاجتماعية والسياسية، وإبراز أهمية الدولة من حيث كونها مركز الوحدة المعنوية للجماعة، ومن ثمة تجسيد إرادتها وسلطاتها التقديرية، عبر مؤسساتها التمثيلية⁽⁷⁾.

(* **سيادة مبدأ لا الضريبة بدون تمثيل** : واجهت الدولة القومية مع بداية ظهورها في أوروبا قضايا عديدة، من بينها قضية تمويل نفقاتها ومن ثمة البحث المستمر عن موارد مالية وثروات للنهوض بمجتمعاتها حيث لجأت الى مصادر مختلفة، منها ما هو خارجي من خلال المضي في رحلة البحث عن المستعمرات واستغلال ثرواتها خارج إقليم الدولة، ومنها ما هو داخلي باعتماد الإيرادات الضريبية، حيث أصبحت الضريبة مصدرا تمويليا أساسيا للدولة، مفروضا بقوة القانون حقا للدولة والتزاما بالنسبة للمواطن، لكن قبول هذه المعادلة بالنسبة للمواطن الاوروبي لم يكن بالسهولة بمكان دون تقديم شروط مقابل ذلك، من بينها شرط الاعتراف بالحق السياسي لدافع الضريبة، وتمكينه من المشاركة في الحياة السياسية، والوصول إلى المؤسسة التمثيلية ومنه مراقبة عمل الحكومة ومتابعاتها ومساءلتها عن مجالات وبرامج صرف هذه الضرائب، من هنا ظهر أول مبدأ في التاريخ السياسي الحديث لأوروبا، يقضي بضمان مشاركة دافع الضريبة في العملية السياسية وحقه في التمثيل سمي بمبدأ لا الضريبة بدون تمثيل (No representation without taxation)، إنّ الاستقصاء التاريخي للتجارب الاوروبية في هذا المقام في كل من إنجلترا والدول الإسكندنافية الفقيرة في القرن الثامن عشر، يؤكد اقتران ظهور المفهوم الحديث للمشاركة بتطبيق هذا المبدأ، بحكم حاجة هذه الدول إلى الأموال، الى جانب طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة آنذاك الرامية إلى تشجيع الأفراد على الإنتاج قصد زيادة قدرتهم الضريبية، خاصة مع بداية الانتعاش الصناعي والتجاري مع الثورة الصناعية. فلقد كانت إنجلترا سباقة للاعتراف ببعض هذه الحقوق جراء سلسلة الاصلاحات السياسية التي كانت

تتخلل كل حراك سياسي واجتماعي ، اهمها ما تعلق بالتمثيل السياسي والترشيح للبرلمان الذي كان مشروطا في البداية بدفع الضريبة والمال والمكانة الاجتماعية ليتبع بعدها بشرط التعليم ، وعلى الرغم من هذه الشروط التعجيزية لاسيما بالنسبة للفئات الكادحة وعامة الشعب ، إلا أنَّ الثورات والحركات السياسية المتعاقبة كالحركة الميثاقية (chartism)⁽⁸⁾ ، حققت نتائج هامة مكنتها من افكتكاك حقوق معتبرة في الحياة السياسية . وبالموازاة لهذه التجارب لوحظ تأخر بعض الدول الاوروبية في فتح المجال امام مختلف الفئات الاجتماعية للمشاركة في الحياة السياسية بالنظر الى اعتمادها على مصادر ريعية لتمويل نفقاتها بدل العودة إلى الموارد الضريبية داخليا ، ساعدها في ذلك ما كانت تملكه من مخزون من الذهب والثروات المحصلة من مستعمراتها ، نذكر من هذه الدول اسبانيا والبرتغال ، ما عزَّز ترك المجال السياسي مغلقا لفترة طويلة ، هذه الوضعية يمكن مقارنتها بحالة بعض دول العالم الثالث في الفترة المعاصرة ، منها الدول العربية ، حيث ساعد عامل الربيع النفطي على ابقاء المجال السياسي محتكرا من طرف السلطة ، ودعّم تعبئة سياسية منسجمة مع وتوجهاتها وخدمة مصالحها ، واستمرارها في الحكم ، وتحقيق ما يعرف بالاندماج الاجتماعي القسري في الدولة عبر احتواء النسيج الاجتماعي بكل تناقضاته الاجتماعية والثقافية والسياسية ، ضمن ما يعرف بدولنة المجتمع (Etatisation de la société) مما أدى إلى إستمرارية غياب مشاركة سياسية حقيقية .

3. نحو مفهوم إجرائي للمشاركة السياسية

تقتضى المعالجة النظرية لأي موضوع البحث عن مفهوم إجرائي له ، تتقارب في إطاره مختلف الرؤى والتعريفات ، قصد اعتماده عند أيه دراسة ، وفي ما يتعلّق بموضوع المشاركة السياسية نحاول الوقوف على مفهوم موضوعي وإجرائي له ، من خلال التعرض لتأصيله ضمن النظرية السياسية اللبرالية ، وطرح بعض المحاولات لتعريفها إلى جانب تعريفها من ناحية أسسها وأشكالها .

1) المشاركة السياسية في النظرية السياسية اللبرالية

أ - المدرسة اللبرالية الكلاسيكية : إنَّ تجربة الممارسة السياسية في أوروبا لم تكن وحدها صانعة الحدث في عملية تكريس المشاركة السياسية في الديمقراطيات الحديثة . بل كان لمساهمة المفكرين أمثال روسو ومنتسكيو ولوك اثرا بالغا في ذلك ، من خلال دفع الحراك السياسي في مجتمعاتهم باتجاه رفع شعار سيادة الامة بدل الملك ، والمطالبة بالمشاركة الشعبية في الحياة السياسية ، حيث كتب روسو : "أنّه لضمان المشاركة

السياسية ، على الشعب أن لا يقف سلبيا ، وأنما عليه أن يسهر على صيانة القوانين وان يهتم بشؤون الحكم في بلده ، وأن يكثر من اجتماعاته ، لمناقشة القرارات والأعمال الحكومية" (9) ، كما أعطى روسو تصورا سابقا لأوانه ، من خلال التنبؤ والأشكال الحديثة للمشاركة السياسية كالعملية الانتخابية ، حيث أكد علي أن" الجميع ملتزم بالمشاركة مباشرة في شئون المجتمع علي نحو يسمو علي الرغبات الشخصي ، من خلال الانتخابات التي تعتبر حقا وواجبا ، يؤديها أفراد الشعب في إطار ممارسة السيادة عن طريق الاقتراع العام" (10) ، كما تعرض لمسألة الاهتمام السياسي الايجابي والابتعاد عن اللامبالاة السياسية والعزوف عن العمل السياسي وأغلبها مشاكل المشاركة السياسية الحديثة التي تعاني منها معظم المجتمعات السياسية .

أما مساهمة فرغسون ، فجاءت من منطلق البحث في كيفية انقاذ المجتمع الحديث من عسكرة النظام السياسي ، حيث الوسيلة الوحيدة في نظره تكمن في تعدد البنى المؤسساتية والجمعيات بالنسبة للمواطنين ، حيث تعمل على تدعيم وخلق قنوات المشاركة السياسية في الحياة العامة والحياة السياسية على وجه الخصوص ، فرغسون على فكرة مأسسة المشاركة وهي من ابرز الإشكاليات التي تعرفها المجتمعات الحديثة و تناوله بالدراسة باحثون معاصرون ، من بينهم صموئيل هنتنغتون ، حيث يرى أن تحقيق الاستقرار السياسي للمجتمعات ، مشروط بضرورة توسيع المشاركة السياسية عبر تطوير وبناء مؤسسات سياسية قوية ومركبة ومستقلة قادرة على التكيف ، وبنفس الرؤية عبر فرغسون على أهمية الطابع المؤسساتي في استيعاب مطالب التغيير والمشاركة ومنه تنظيم مساهمة المواطنين في إدارة الشأن العام (11) ، وبهذا يقترب فرغسون من المعنى المعاصر لفكرة المشاركة السياسية المتنوعة في صورها التنظيمية (أحزاب سياسية ، جمعيات اجتماعية .. ثقافية الخ التي تعمل كقنوات ووسائط تنظيمية بين المواطنين والسلطة .

أما بالنسبة لـ د. ي. توكفيل فالمشاركة في المجتمع الأمريكي ، لم تقتصر على المجال السياسي ، بل شملت مختلف مناحي الحياة الاقتصادية الاجتماعية الثقافية ... الخ وهذا ما يفسر تبلور فكرة المواطنة لدى أفراد المجتمع الأمريكي ، إلى جانب ميلهم إلى خلق فضاء تنافسي موازي للدولة ، بدل الاعتماد عليها في تحقيق حاجاتهم ، وهذا ما قد يغيب عن الأفراد في مجتمعات العالم الثالث . فنظرة دي توكفيل للمشاركة السياسية ، تعكس خطوة جديدة في تطوّر المفهوم بالنظر إلي التطور الاقتصادي والاجتماعي ، الذي عرفه

المجتمع الغربي الليبرالي ، بعد إرساء قواعد الديمقراطية الليبرالية والتي سمحت بتوسيع المشاركة السياسية.

جاءت كتابات جون استورت مل⁽¹²⁾ وتشارلز مريام ، جون دوي ، ولنديسي في أنجلترا تأكيداً لنفس الأفكار السابقة معتمدين على (نظرية المواطنة) لإبراز أهمية المشاركة السياسية في تنمية الإحساس بالمواطنة الحققة.

(*النظرية الليبرالية المعاصرة : يعدّ جون رولز (John Rawls) من أهم المنظرين السياسيين الليبراليين في القرن العشرين من خلال مؤلفه نظرية في العدالة (theory of justice) ، وكذا الليبرالية السياسية (political liberalism) ، حيث يعتبر رولز المشاركة الديمقراطية جوهر العدالة ، اعتباراً من أنّ المفهوم السياسي للعدالة ، هو الاعتراف الدستوري والممارسة الفعلية للحقوق الأساسية التي تشمل حسيه ، الحق في المشاركة السياسية ، الحق في التصويت حرية المعتقد ، وحرية الفكر والاجتماع ، وضمان حكم القانون⁽¹³⁾ .

أما روبرت دال ، فقد تناول المشاركة السياسية كإحدى الآليات الديمقراطية السياسية التي تشترط لفعاليتها ، ضرورة توفير مستوى من الحريات السياسية كحرية التعبير والصحافة وحرية التنظيم ، ومختلف أساليب التعبير عن التعددية الفكرية والسياسية ، بما قد يسمح للمواطنين بتشكيل خياراتهم و بدائلهم السياسية .

ج- موقف صموئيل هنتغثون : ترجع أهمية العودة إلى هذا المفكر السياسي المعاصر ، لتناوله دراسة المشاركة في البلدان النامية ، واعتبارها مدخلاً أساسياً لحل مشكلات التنمية السياسية على غرار مشكلة الشرعية ، التوزيع ، الهوية . لهذا جاء معنى المشاركة عنده بأنّها "تلك الأنشطة التي يقوم بها الأفراد والهادفة إلى التأثير على صنع القرار الحكومي ، وهي إما فردية أو جماعية منظمة أو عفوية ، موسمية أو مستمرة سلمية وعنيفة ، فعالة أو غير فعالة ، شرعية أو غير شرعية⁽¹⁴⁾ .

المشاركة بهذا المعنى ، لا تتطلب بالضرورة حتمية تغيير النظام السياسي أو تغيير معظم القيم السائدة في الدولة ، وإنّما تعني إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع ، يبدو أنّ هنتغثون أخذ بمبدأ

الثنائية في التعامل مع مفهوم المشاركة السياسية، واعتبرها أي نشاط قادر على التأثير من قريب أو بعيد في صناعة القرار الحكومي وهو بذلك يفتح الباب على متناقضات عديدة :

-عدم اشتراط أثر الفعالية في السلوك السياسي المشاركة، وهذا قد يتناقض مع العديد من الدراسات والأبحاث التي توصلت إلى أنّ المشاركة السياسية الفعالة تتضمن فقط الجهود الناجحة، وهي بذلك دلالة على التفاعل الإرادي الهادف والايجابي بين الفرد والمجتمع.

-لا يمكن اعتبار المشاركة السياسية في ظل الدولة التي تهدف لبناء الديمقراطية وسيلة لإسباغ المشروعات، على أساليب العنف وأعمال الشغب للتأثير على الفعل السياسي، وإلا تحولت هذه المشاركة إلى فوضى.

-إهمال عامل الإرادية والاختيارية في المشاركة من طرف هنتغثون، يؤدي إلى عدم التفرقة بين المشاركة السياسية الواعية الإرادية والمشاركة بالتعبئة⁽¹⁵⁾ (عن طريق الإكراه أو الضغط)، كما أنّ إقراره بأنّ كلا الأسلوبين موجودين في النظامين الديمقراطي والديكتاتوري، قد يتناقض وطبيعة السلوك السياسي الواعي القادر على ضمان الفعالية السياسية التي تشترط حسب أبحاث الموند فيربا (Almond et verba) الإرادة السياسية الواعية. لهذا ذهب بعض الباحثين الى اعتبار المشاركة السياسية عنصر من عناصر الوعي السياسي⁽¹⁶⁾، من هؤلاء أصحاب التفسير السيكلوجي للسلوك السياسي، حيث يرون أنّ الفرد يشعر بداخله بقوة إرادية تدفعه للمشاركة في العملية السياسية، ففي دراسة قدمها روزنبرغ (Rosenberg) عن سيكلوجية المشاركة السياسية، توصل إلى أنّ أهم معيقات فاعلية هذه الأخيرة، هي غياب الإرادية والوعي أو عدم الاكتراث السياسي⁽¹⁷⁾ لدى الافراد.

لهذا لا تخرج عملية المشاركة السياسية عن ذلك السلوك التطوعي النابع من الارادة والاختيار الحر والوعي للفرد قصد التأثير في الحياة السياسي للمجتمع، فهي قد تشكل بهذا المعنى مؤشرا فاصلا بين الحكم الديمقراطي والديكتاتوري، حيث تغيب المشاركة الارادية والحرّة لتحل محلها التعبئة السياسية، التي تنحصر في عملية تكتيل الجماهير خلف سياسات النظام، من خلال المهرجانات والاحتفالات والمسيرات الشعبية التي عرفتها ولا تزال تعرفها أغلب الأنظمة السياسية في العالم الثالث.

4. محدّدات المشاركة السياسية

نقصد بالمحددات العامة للمشاركة، مجمل المتغيرات التي قد تؤثر إيجاباً أو سلباً - في حالة غيابها- على فاعلية المشاركة، وهناك من يرى أنّها تلك الأسس والمقومات التي تركز عليها عملية إنجاح وتفعيل المشاركة، سواء كانت سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وان كانت هذه الاسس متداخلة من الناحية العملية، إلا أنّ دراستها تحتم علينا تصنيفها الى مستويات.

1. المحددات السياسية

تلعب البيئة السياسية دوراً هاماً في العملية السياسية لأي بلد، فهي تضم مختلف المتغيرات، التي من صعوبة بمكان حصرها في هذا المقام، فبالنسبة لليبيست (liepest) فإنّها "تشمل مجمل المتطلبات التي تشترط لعملية مشاركة سليمة وفي رأيه " فإنّ متطلبات المشاركة السياسية لا تخرج عن متطلبات الديمقراطية، حيث تظهر حتمية توفر مناخ سياسي يضمن وجود تنافس سياسي سلمي على المراكز السلطوية، بما يتيح لأكثر من حزب سياسي عملية التداول على السلطة عبر الآلية الانتخابية، وقبول الأطراف السياسية لنتائجها ومنه ضرورة إذعان الأحزاب السياسية المعارضة لقرارات السلطة بعدها، مع اعتراف هذه الأخيرة بحقوق المعارضة⁽¹⁸⁾، بمعنى أنّ المشاركة تحتاج الى اهم المقومات السياسية وهي سيادة مبدأ التنافس السلمي على السلطة، وإقرار عملية التداول عليه قانوناً، هذا المبدأ المنبثق في الأصل من خصوصية النظام السياسي الديمقراطي، ومن طبيعة الدولة الديمقراطية الحديثة القائمة على فكرة المؤسساتية (Institutionnalisation)، التي تعني ضرورة أن تشكل الدولة وحدة وطنية منفصلة عن مسيرها، من خلال تمتعها بالشخصية المعنوية والاستقلالية عن الأشخاص وبلاستمرار مؤسساتها، فالدولة الديمقراطية الحديثة دولة مؤسسات لها دستور وقوانين يحكم اليها وفي جميع الامور، لاسيما في مسألة تنظيم السلطة وتداولها، عبر اشراك مختلف القوى السياسية والاجتماعية دون تهميش وإقصاء، وبالاكتكام الى الصندوق والعملية الانتخابية، فاحتكار السلطة من قبل نخبة حاكمة ومنع تداولها، قد يؤدي الى أن تصبح هوية هذه النخبة ومرجعية حزبها وطيفها السياسي معياراً وقاعدة مشروطة لولوج الحياة السياسية، وللمشاركة في السلطة، وهذا قد يتناقض وطبيعة المشاركة

السياسية الديمقراطية القائمة على مبدأ المساواة والحرية السياسية، كما أنَّ الاحتكار السلطوي يوسع الهوة بين الحكام والمحكومين، ويكرس عدم تمثيل السلطة لعموم المجتمع ومنه تماهي فكرة الدولة في سلطة الأقلية الحاكمة بدل حدوث العكس، وهي سمة أغلبية الانظمة السياسية التسلطية في العالم الثالث، منها دول المنطقة العربية التي لا تكاد تخرج عن هذه القاعدة، في هذا الاطار يرى وحيد عبد المجيد: "...أنَّه لا تشمل التطورات الديمقراطية المحدودة في بعض الاقطار العربية حتى الآن، اي نوع التغيير فيما يتعلق بعملية التداول على السلطة، بما في ذلك الاقطار التي تقدمت على غيرها في مجال التعددية التنظيمية، فالتنافس على رئاسة الجمهورية يظل بعيد المنال.. فلا يزال اختيار رئيس مصر والجزائر.. بالاستفتاء لا بالانتخاب، صف الى ذلك فإنَّ قوانين الانتخاب المعمول بها في أغلب هذه الدول لا تسمح لغير الحزب الحاكم الحصول على الأغلبية ناهيك عن القيود والاساليب المستعملة في التدخل في العملية الانتخابية..."⁽¹⁹⁾.

هذه الحالة، وصفها باتريك هونيل (Patrick hownil) بالأنظمة السياسية الهجينة أو الانظمة نصف أو شبه الديمقراطية، بمعنى انها تخلق مناخا سياسيا يجمع بين مظاهر الديمقراطية -الانتخاب، التعددية السياسية، والإعلامية - والممارسات التسلطية، فهي قد تلجأ إلى الآليات الديمقراطية وتكيفها وفق أغراض تسلطية واحتكارية، فقد تجري مثلاً انتخابات على اساس منظم وتنافسي بين الأحزاب، لكنها تلجأ الى تقييدها بشتى الاساليب القانونية و الإدارية فالأحزاب في هذه الانظمة حسب هونيل مقيدة او مضيق عليها، فتحتكر الحكومة المطبوعات وتستخدم استخدام وسائل الاعلام الالكترونية لحرمان المعارضة من منبر عام، كما تستخدم الجيش في التصويت او التحرك حسب توجهاتها، إلى جانب التلاعب بنتائج الانتخابات بتغيير القوانين الانتخابية وتكييفها وحرمان الافراد من الترشيح و شراء الأصوات⁽²⁰⁾. أنَّ اعتماد البيات التنافس السياسي والتداول على السلطة اساس المشاركة السياسية الديمقراطية، اعتبارا من ان النظام السياسي الديمقراطي، لا يسمح بالتغيير الحكومي ولا الوصول الى السلطة إلا بالاحتكام إلى أغلبية الأصوات الناجبة، وبالمقابل يرفض كل أشكال الانقلابات لحيازة السلطة. بناء على ذلك يصبح عامل الاستقرار السياسي محدداً أساسياً من محددات المشاركة السياسية السليمة والفعالة، الذي غالبا ما يكون مشروطا بمؤشرات قد يوحي غيابها ببعض التهديدات لإمكانية قيام علاقة منسجمة بين المجتمع والدولة، ومنه إمكانية تفعيل المشاركة على مختلف المستويات منها نمط انتقال السلطة فكلما كان مطابقا لما هو منصوص عليه دستوريا، كلما كان مؤشر استقرار والعكس، في حالة خرق الدستور

وأتباع اسلوب الانقلابات مدي شرعية النظام السياسي وتطابق سلوكه والإرادة الشعبية وكذا توفر درجة من الانفتاح السياسي بما يسمح من باستيعاب مطالب المشاركة ، من خلال خلق نسيج مؤسساتي وقنوات للتعبير عن المصالح والاتجاهات السياسية والفكرية المتنوعة ، فالاستقرار السياسي يعني قدرة النظام السياسي على مأسسة هذه المطالب وهذا ما أكدّه "هنتغتون" عندما رأى أن المشاركة السياسية الفعالة تقتضي بيئة سياسية مستقرة اساسها وجود توازن وانسجام بين حجم الطلب على المشاركة وعدد المؤسسات المخصصة لاستيعابها (21) ، وأي خلل في هذه المعادلة يعني مزيد من التهديد واللااستقرار ، وهذا ما تعيشه اغلبية المجتمعات مع مرحلة تحولها الديمقراطي ، حيث فضلت تغيب منطق ذلك التوازن ، والاخذ بمظاهر الاستقرار الشكلي والمرحلي ، على حساب تكريس مقوماته الجوهرية المستندة الى الكفاءة والعمل على تطوير المؤسسات السياسية ، بشكل يوحي معه بوجود علاقة انسجام بين الدولة ومجتمعها اسسها التوافق والمشاركة بدل التهميش والإقصاء .

2. المحددات القانونية

تشمل هذه المحددات كل الضمانات القانونية والدستورية ، التي قد يختصرها البعض في ضرورة سيادة دولة القانون التي تعني في مدلولها وجود دستور ثلاث عناصر (22) ؛

- وجود دستور ديمقراطي يشكل إطارا مرجعيا ناظما لأداء الدولة ومؤسساتها ومحدد الحقوق والواجبات
- القيود التي تفرضها الدولة على حريات الافراد ونشاطهم لا يمكن تقريرها الا بواسطة قانون يوافق عليه ممثلو الامة.
- اصدار القرارات في حدود ما يسمح به القانون والدستور.

في حين هناك من يرى أنّ الأرضية القانونية التي تركز عليها المشاركة ، ويستقيم عليه الفعل الديمقراطي ، هي مقومات الديمقراطية التي تترجمها دولة القانون ، عرّفها تقرير الامم المتحدة في تقريرها المؤرخ في السادس جوان 2004 حيث جاء فيه "أنّها مبدأ حكم في ظلّه يكون جميع الافراد والمؤسسات والأشخاص العامة والخاصة ، بما في ذلك الدولة نفسها ، خاضعة للقوانين الصادرة والمطبقة بشكل متساوي ومستقل ومتناسب مع القواعد والمعايير الدولية ، في مجال حقوق الانسان ، كما يفترض من جهته ، وجود تدابير خاصة لضمان احترام مبدأ سيادة

القانون و المساواة والمسؤولية أمامه ، في تطبيقه ، والفصل بين السلطات والمشاركة في اتخاذ القرارات ودرء التعسف التشريعي". وعليه ، فإنّ المناخ القانوني المناسب للمشاركة السياسية الفعالة مشروط ب :

-الفصل بين السلطات وهو مبدأ جوهري في دولة القانون ، بحيث لا يمكن لجهة واحدة ان تجمع بين سلطتين لجهة وأكثر ، وفي الجزائر نجد أنّ هذا المبدأ لم يعرف كمبدأ دستوري الا مع دستور التعددية 1989 . فالدساتير السابقة 1963-1976 لم يرد فيها الاعتراف بالسلطات الثلاث ، وإنّما تحدّث عن ثلاث وظائف تشريعية ، تنفيذية ، قضائية.

-مبدأ سمو الدستور والسهر على دستورية القوانين والتصرفات والقرارات.
-وجود منظومة قانونية تكفل الحقوق والحريات العامة . ضمان استقلالية القضاء.
-تكريس مبدأ المواطنة من خلال ضمان المساواة والعدالة.

3. المحددات المؤسسية

من سمات المجتمعات المعاصرة ، تعدّد القوى الاجتماعية واختلاف عقائدها ومصالحها ، وانتماءاتها العرقية والمذهبية ، ولعل افضل سبيل لإدارة هذا التباين المادي والقيمي هو السماح بالتعبير عنه سلميا ، بإقرار التعددية الاجتماعية والسياسية ، وهنا يحضرنا ما قاله عابد الجابري عن التعددية : "إنها تعني أولا وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس فيه الناس الحرب بواسطة السياسة أي بواسطة النقد و الاعتراض والاخذ والعطاء ، وبالتالي التعايش في اطار السلم القائم على الحلول الوسط المتنامية." (24) بمعنى أنّ المجتمعات المعاصرة . تحاول ممارسة هذا الاختلاف من خلال نسيج مؤسساتي يسمح لمختلف الفئات الاجتماعية والسياسية بتحويل قوتها ومواردها ونشاطها الى تنظيمات ووسائط مدنية شرعية ، هي مؤسسات المجتمع المدني التي عرفها سعد الدين ابراهيم بانها « مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية ، التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية ، التي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة " (25) وعليه ، يشكل مدى انتشار ونمو وتطور

هذه المؤسسات في المجتمع، مؤشرا رئيسيا وديناميكيا باتجاه دفع وتوسيع المشاركة وضمان حق المواطنين والتفاعل السياسي الايجابي، وحتى دفع التغيير السياسي باتجاه الديمقراطية النابع من القواعد الاجتماعية، والتجارب العملية لا حصر لها في هذا المجال، ففي بولندا استطاعت نقابة التضامن كمؤسسة مجتمع مدني تغيير النظام القائم وإنهاء الاحتكار الشيوعي للسلطة في 1989، ونفس الوضعية عرفتھا كل من تشكوسلوفاكيا حيث كانت الحركة من اجل التحول السياسي الديمقراطي نابعة من القاعدة الشعبية، لاسيما فئة الطلاب والمثقفين والعمال عبر المظاهرات والحركات الاحتجاجية، التي أجبرت حكومة لاديسلاف أدامس في ديسمبر 1989 على الاستقالة⁽²⁶⁾، وإجراء أول انتخابات تشريعية على أساس تعددية حزبية في جوان 1990.

وتأسيسا على هذه التجارب، أكد غرايم جيل أنّ قوى المجتمع المدني، تشكل القاعدة التي يجب أن يرتكز عليها نظام ديمقراطي مستقر نتيجة عملية التحول، ذلك أنّه يعتبر البنية التحتية السوسيلوجية والسياسية الداعمة والضامنة لحياة هذا النظام الديمقراطي الناشئ، فما أن يبدأ الانتقال من الحكم السلطوي حتى تمنح قوى المجتمع المدني المحررة من القيود دفعا هاما لتلك العملية، وتغدو جزءا أساسيا مكونا في تركيب النظام الجديد. إنّ نشوء وتطور مجتمع مدني ناشط قائم على خلفية تنافسية.... يهيئ الأساس من أجل قيام نظام سياسي مرتكز على الديمقراطية، وبدون ذلك ستبقى السياسية حكرا على نخبة⁽²⁷⁾.

إلى جانب هذا يمكن تلخيص دور مؤسسات المجتمع في العملية الديمقراطية في أنّها تعمل على تمثيل مختلف الآراء والمواقف الجماعية من القضايا التي تواجه أعضائها، وتمكنهم من التحرك لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم، بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والجمعيات المهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال والمنظمات الدفاعية.

4. المحددات الاقتصادية والاجتماعية

يجمع أغلبية الباحثين في العلوم السياسية أنّ ديناميكية الحياة السياسية للمجتمعات مرتبطة ارتباطا وثيقا بمحركاتها الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لطبيعة العلاقة التفاعلية بينهما، بل هناك من يذهب إلى القول بأنّ الحياة السياسية بكل متغيراتها وتفاعلاتها، ماهي إلا انعكاس لنمطية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من هؤلاء دوفرجيه

(Duverger) حيث يرى "أنّ فهم السلوك السياسي يشترط فهم الاطر الاقتصادية والاجتماعية البيئية، تشكلت من خلال مرحلة من الاضطراب وعدم التوازن في التركيبة والبيئة الاقتصادية والاجتماعية وخصوصيتها اللامتكافئة" (28)، في حين يرى البعض الآخر أنّ الانظمة الاستبدادية هي نتاج الاقتصاديات الريعية حيث أنّ الطبيعة الريعية تشكل عاملا قويا في عرقلة العملية الديمقراطية، فمتى كانت الدولة قادرة على شراء الإجماع والتأييد عبر الريع النفطي ومن خلال توزيع السلع والخدمات والدخل بين مواطنيها، تصبح في غنى عن الشرعية الديمقراطية التي تقتضي إشراك الجميع في تحديد اختيارات الدولة، وقد عبر البعض عن هذه الحالة مشيرين إلى أنّ "احتمالات التحول الديمقراطي، تزداد بازدياد سيطرة القطاعات الاقتصادية المنتجة على حساب القطاعات الطفيلية، وبالتالي وجود طبقة اجتماعية خاصة تستمد قوتها من قدراتها الانتاجية، وليس من امساكها بالسلطة وسيطرتها على أداة القهر البيروقراطية، فعندما يسود اقتصاد التوزيع، أكان نفطي الموارد أم لا، واقتصاد المضاربة والنهب والسلب والزبانية والقرابة، ويصبح من الصعب تصور نشوء استقلالية نسبية ضرورية للصعيد السياسي مقارنة بالصعيد الاقتصادي وتصبح الدكتاتورية شرطا لإعادة انتاج الطبقة المالكة لثروتها والحفاظ عليها" (29).

وهذه الوضعية تعكس بالضرورة بيئة حاضنة للاعدالة الاجتماعية وسيادة الفئوية، التي تكرس غياب المساواة بين أفراد المجتمع بما ينص عليه القانون وتفضيه حقوق المواطنة، وهي إحدى سمات النظام السياسي الفئوي الذي تكرسه الاقتصاديات الريعية، لاسيما في مجتمعاتنا العربية، وهو نظام يتناقض تماما مع الديمقراطية والمشاركة السياسية، لأنّه نظام يكبح حرية والتعبير والمشاركة، ومع انعدام المشاركة تغيب المساءلة أو المحاسبة للنخبة الحاكمة، التي تتمادى في التصرف كوصي على المجتمع، انطلاقا من قناعتها من أنّ الشعب ليس شريك لها في الثروة ولا في سلطة القرار، فهي التي تعطي أو تمتنع (30)، وفق منطق مصالحها الفئوية الذي يكرس عدم المساواة بين الافراد والجماعات في توزيع مختلف القيم ويرجح معيار الولاء السياسي على حساب معيار حقوق المواطنة. من هذا المنظور الاقتصادي الكلي يمكن فهم تأثير ودور الهيكل الاقتصادي الهش في إخلال التوازن بين السلطة بمجتمعها، من خلال تكريس الاحتكار السلطوي، وترك العملية السياسية مغلقة بدل الانفتاح على مختلف القوي الاجتماعية والسياسية.

أما من منظور الاقتصاد الجزئي، فإنّ لمتغير الدخل الفردي دور مهم في التأثير على السلوك السياسي للفرد باتجاه الاقبال أو العزوف عن المشاركة في العملية السياسية، حيث توصلت نتائج الأبحاث أنّ المشاركة السياسية تنخفض مع انخفاض مستويات الدخل الفردي ومع تراجع في القدرة الشرائية، ذلك أنّ هذه الوضعية كثيرا ما تجعل الفرد منشغلا بالبحث عن سبل إشباع حاجاته الأساسية (المأكل، المسكن، الوظيفة) على حساب الاهتمام بأشكال الانخراط في العمل السياسي والاهتمام بالشأن العام، وعلميا أثبتت نظرية هرم الحاجات لـ ماسلو (MASLOW) أسبقية تأمين الحاجات القاعدية المتعلقة بتأمين الحياة (الاكل، المسكن، العمل)، على بقية الحاجات التي قد تدخل ضمن حاجات تحقيق الذات من خلال الدور والمكانة السياسية، زيادة على الشعور بالحرمان والاحباط أمام تفاقم المشاكل المادية والاجتماعية وكلها عوامل كافية لإحجامهم وعزوفهم عن المشاركة السياسية بمختلف صورها. لكن مع تحقق النمو الاقتصادي وما يصحبه من ارتفاع وتحسن في مستويات المعيشة، يمكن لهذه القيود-المادية والزمنية- التي كانت تحول دون التطوّر المعرفي والسياسي للفرد أن تزول وتتشكل عنده رغبة وفرصة اوسع في المشاركة السياسية.

كما يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بمتغيرات إجتماعية أخرى مثل التعليم وطبيعة الوظيفة والجنس والسن وغيرها من العوامل، حيث أثبتت عديد الأبحاث أنّ هناك علاقة طردية بين ارتفاع مستوى المشاركة وارتفاع مستوى التعليم. فالشخص المتعلم مؤهل لأن يكون أكثر قدرة ووعياً بأهمية الاندماج في الحياة العامة، من خلال معرفته بالقضايا السياسية و إيمانه بالقدرة على التأثير في صنع القرار والاشتراك في المناقشات السياسية، كما يميل الأشخاص ذوو الوظيفة العليا والمتوسطة إلى المشاركة بدرجة أكبر من ذوي المكانة المهنية المنخفضة، وإن يظل هناك اختلاف بين مجتمع وآخر وبين مهنة وأخرى، اما مؤشر النوع الاجتماعي فيلعب دورا أساسيا في قياس حجم ومدى المشاركة السياسية في المجتمع.. حيث يلاحظ أن المرأة بوجه عام أقل ميلاً إلى المشاركة عن الرجل، لكن مع التطور الاقتصادي والاجتماعي قد تضيق الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة السياسية. ولا يعني هذا استقلال المرأة عن الرجل في تحديد مواقفها السياسية، إذ لا تزال الزوجة تتبع زوجها في كثير من الأحيان في التصويت والانتماء الحزبي لاسيما في المجتمعات الذكورية، أو المجتمعات التي تكون نسبة الامية عالية والثقافة الحقوقية منخفضة في الوسط النسائي، كما قد تتأثر المشاركة أيضا بعامل السن إذ يرتفع مستوى المشاركة تدريجيا مع تقدم العمر، ويبلغ ذروته في الأربعينات والخمسينات ثم يهبط تدريجيا بعد سن الستين. يبقى أن نشير في الأخير إلى أنّ المتغيرات قد لا تشكّل قاعدة

يحتكم إليها وتطبيقها على كل المجتمعات. ذلك أنّ تأثير المتغيرات الاجتماعية يختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر.

5. المحددات الثقافية والقيمية

تظهر أهمية هذا العنصر بناء على الفرضية القائلة باستحالة تصور بناء نظام سياسي خارج أطره ومرجعياته القيمية والثقافية، بوصفها صمّام أمان لحفظ تماسكه واستمراريته، وعليه أكدت عديد الدراسات على ضرورة مراعاة المحددات الثقافية عند دراسة العملية السياسية أو مختلف التفاعلات السياسية داخل أية منظومة سياسية بما في ذلك عملية المشاركة السياسية.

وعليه تشمل المحددات الثقافية المفهوم العام للثقافة في أي مجتمع، حيث الرموز والتوجهات القيمية التي توجه سلوك وحركة الأفراد والجماعات في مختلف المجالات، ما يسمح بوجود عدة ثقافات فرعية، منها الثقافة السياسية التي عرفها غبريال الموند "أنّها مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات أو الأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام و مكوناته"⁽³²⁾، من هنا ظهر الاهتمام بضرورة العودة للمرجعيات القيمية لفهم بعض الظواهر والسلوكيات السياسية لاسيما بين أصحاب مدخل الثقافة السياسية، فالمنطلق المنهجي لهؤلاء أنّ القيم والمعتقدات من العوامل المحددة للسلوك السياسي للأفراد والجماعات، ومنه لا يمكن فهم أو تفسير هذا السلوك إلا بالعودة الى دراسة طبيعة وغطية هذه القيم والرموز التي يكتسبها الأفراد عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك المؤسسات التي لا يكون لها علاقة مباشرة بالجوانب السياسية، الا أنّها تسهم في خلق قيم تكون مرجعية لسلوك الأفراد في حياتهم السياسية، طالما أنّ لها تأثير مباشر في تكوين وبناء شخصيته وتحديد اتجاهاته ومنه قد ينصرف أثرها الى سلوكه السياسي، ونفس الدور نجده في مؤسسات التنشئة الرسمية الخاضعة لسيطرة الدولة كمؤسسات التعليم ووسائل الاعلام-الاجهزة الايديولوجية للدولة حسب تعبير التوسير. من هنا تظهر الثقافة السياسية على أنّها احدى مخرجات مؤسسات التنشئة السياسية التي تشمل "كل أنواع التعليم الرسمي أو غير الرسمي المخطط أو غير المخطط في كل مرحلة من مراحل حياة الفرد"،⁽³³⁾

فمن المسائل التي تم تناولها عند معالجة مشاكل البناء الديموقراطي في الدول النامية، مسألة مدى إمكانية خلق ثقافة سياسية منسجمة مع عملية بناء نظام سياسي ديمقراطي في هذه المجتمعات، ومنه البحث في المعايير القيمية التي من شأنها تعزيز الفعل السياسي الديموقراطي والقدرة التفاعلية بين الافراد والجماعات و النظام السياسي، أي ثقافة المشاركة

التي اصطلح كذلك بالثقافة المدنية فهي أكثر إنسجاماً مع قواعد العمل الديمقراطي وتجسيد فكرة المواطنة، التي في إطارها يمتلك الأفراد من القدرة الإدراكية والمعرفة بالنظام السياسي والأساليب التنظيمية والإجرائية كالاقتخابات والتنظيمات الوسيطة ومختلف وسائل التعبير، ما يمكنهم من التأثير في عملية صناعة القرار، على خلاف الثقافة السياسية التابعة التي لا يرقى السلوك السياسي للفرد معها إلى مصاف المواطن المشارك، بقدر ما يكون تابعا خاضعا للسلطة، وهذا النمط هو الغالب في مجتمعاتنا العربية، التي لم تنجح بعد في إحداث توازن وانسجام بين بنيتها السياسية والمؤسساتية الحديثة ونمطية قيمها السائدة وثقافتها السياسية التي تبقى تكرر الخضوع والولاء للسلطة وطاعتها امتدادا لطاعة الوصي الأبوي، التي تتعزز أكثر مع الطابع الريعي لاقتصاديات هذه المجتمعات، واحتكار النخبة الحاكمة لسلطة توزيع مداخيلها بالكيفية تضمن استمراريتها - شراء الولاء - ما قد يجعل اهتمام الفرد منصبا على البحث في سبل تعزيز ولائه للنظام وسلطته، قصد تلبية حاجاته في ظل غياب المساواة وسيادة تراتبية اجتماعية محددة بمستوى القرب من السلطة والعلاقات لشخصية والقرباية والمصلحة، وأمام هذا الوضع تغيب كل فرص التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للفئات الاجتماعية، وترسيخ قيم الخضوع والتبعية على حساب قيم الحرية والمشاركة والتفاعل الإيجابي مع العملية السياسية.

خاتمة

ختاماً، حاولت هذه الدراسة النظرية كخطوة أولية لا يمكن تجاوزها لإزالة الغموض عن ظاهرة سياسية تختم علينا دراستها، عدم الاكتفاء بجمع الملاحظات حولها فقط، ولكن تحليلها إستناداً إلى معطيات نظرية وتاريخية، وذلك من خلال الإطلاع على أبرز الدراسات التي تناولتها بالبحث والتنظير، بشكل يسمح لنا بتحليل أدق وإحاطة أشمل بها وبمبغياتها الزمنية والمكانية. فالفرضية التي تم الإنطلاق منها في هذا المقام هي أنّ ظاهرة المشاركة السياسية هي ظاهرة انسانية تاريخية ارتبطت فلسفتها في التجمعات الانسانية بظهور المجتمعات السياسية وظهور سلطة تسهر على تأمين حمايته وتلبية حاجاته وإدارة شؤونها انطلاقاً من كون السياسة هي فن إدارة شؤون الآخرين من قبل سلطة تملك في يدها وسائل القوة المادية والمعنوية لتحقيق هذه الأهداف، وفي إطار العلاقة التفاعلية بين الحكام والمحكومين كان الانشغال الانساني المستمر إلى يومنا هذا، هو البحث في سبل توازن هذه العلاقة، بما يضمن حقوق المحكومين ويحول دون تعسف السلطة ويحفظ استقرار المجتمع، والبحث في سبل سياسية وتنظيمية وقانونية تؤمن حق الفئات الاجتماعية كافة في الحياة العامة، وتضمن مشاركتها، كما شملت الدراسة إحاطة شاملة نسبياً لمحددات المشاركة السياسية التي حاولنا الاقتراب منها نظرياً ومقارنتها بواقع أو مناخ المشاركة السياسية في

مجتمعنا العربي بوصفه مجتمع حديث العهد بالتجربة الديمقراطية والذي لا يزال في حاجة للمضي اشواطاً وخطوات معتبرة من التغيير السياسي والاقتصادي الثقافي ... للمضي قدماً نحو تكريسها .

هوامش

1) Bertrands,Badi ,Les deux états ;pouvoirs et société en occident et en terme de l'islam, l'espace politique ;paris ; foyard,1987,p.02.

(2) جون هنريبرغ ، المجتمع المدني التاريخ النقدي .(ترجمة : علي حاكم ، حسن كاظم) ، بيروت : المنظمة العربية للترجمة ، 2008 ، ص. 41.

(3) ستيفن ديبلو ، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ، (. ترجمة : ربيع وهبة) ، القاهرة : المركز القومي 2010 ، ص. 139.

(4) حسن ، حنفي ، مقدمة في علم الاستغراب ، ط 2 ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 2000 ، ص. 162 .

(5) هنريبرغ ، مرجع سبق ذكره ، ص. 235، 234.

(6) المصدر ذاته ، ص. 227، 226 .

(7) مارسيل ، غوشيه ، الدين والديمقراطية (ترجمة : شفيق حسين) ، بيروت المنظمة العربية للترجمة ، 2007 ، ص. 79.

(8) حركة الميثاقية حركة سياسية ظهرت في إنجلترا في عام 1838 دعت الى اصلاح الاقتصاد والسياسي وطالبت بما اسمته ميثاق الشعب الذي تضمن المطالب الست : الانتخاب العام ، البرلمان السنوي ، ولاقتراع السري ، وتقسيم البلاد الى دوائر انتخابية متساوية ، الغاء ضريبة الترشيح المفروضة على النواب انظر : بارينجتون مور ، الاصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية ، (ترجمة : احمد محمود) ، بيروت : المنظمة العربية لترجمة ، 2008 ، ص. 16.

9) Thomas, janski , citizen ship and civil society, university press of cambrige,1998,p.03.

(10) ثناء فؤاد عبد الله ، القيمة السياسية والفلسفية للعملية الانتخابية ، مجلة الديمقراطية ، العدد 39 ، يوليو 2010 ، أنظر الموقع : <http://democracy.ahram.org> .

11) Abdelkader, zegal, « le concept de la société civile et la transition vers le multipartisme, annuaire d'Afrique du nord , paris, UNRS,1991,p.129.

(12) انطلق جون استورت مل من اعتبار المشاركة السياسية هي اساس نجاح الحكم النيابي حيث يرى أن المجتمع يكون افضل حالا عندما يلعب المواطنون فيه دورا فعلا من خلال المشاركة

المباشرة في وظائف الحكم، سواء عبر المؤسسات الحكومية و هيئات المحلفين المحلية و عبر حيز مستقل من المجموعات الطوعية التي ستتولى على سبيل المثال القيام بالأنشطة الانسانية أي حيز المجتمع المدني، الذي يمكن الافراد من الاشتراك مع مجموعة متنوعة و تنظيمات تقوم بتعليم مهارات المواطنة والتشاور وتبني مصداقيا امام سلطة الحكومة المركزية للمزيد انظر: ستيفن، مرجع سابق، ص. 527.

(13)المصدر ذاته، ص. 559.

14)Samuel Huntington, No easy choice ;political participation in developing countries; Cambridge,university,1976.p03.

(15) هي من الوسائل الداعمة التي تلجأ اليها الانظمة السلطوية الحديثة، حيث تسعى من خلالها كي يخطر فئات كبيرة من المجتمع في الحياة العامة من خلال المشاركة في المنظمات الجماهيرية والاحتفالات الرسمية للنظام، الهدف منها ه افراغ الحياة العامة من أي شكل من اشكال المشاركة الحرة والمستقلة عن النظام وتحويلها الى احتفالية عظيمة بالنظام وانجازاته و-هذا ما تفعله السلطة في الجزائر في كل الاستحقاقات الوطنية أو خارجها -انظر: غريم جيل ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، (ترجمة :شوكت يوسف)، دمشق: دار التكوين، 2009، ص. 22 .

(16) إبراهيم سعد الدين، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة: دار المعارف، 1982، ص. 45.

(17)المصدر ذاته، ص. 29.

(18)عبد الغفار، شاکر، التطور السياسي والتحول الديمقراطي التنمية السياسية وبناء الامة، الجزء1، ط 2، القاهرة: مكتبة الآداب جامعة القاهرة، 2006، ص. 324- .

(19)وحيد، عبد المجيد، "الديمقراطية في الوطن العربية في خليفة كوارى، وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص. 227 .

(20)ب اثريك، هونيل، مبادئ علم السياسية المقارن (ترجمة :باسل جبيلي)، الطبعة الأولى دمشق: دارالفرقد، 2012، ص. 247.248.

21)Huntington, op.cit. p. 12

(22)عبد الحميد، متولي، القانون الدستوري والانظمة الدستورية القاهرة : مؤسسة لعارف، (د. ن. س.)، ص. 168.

23)Nations Unies, Rapport du Secrétaire général «Rétablissement de l'état de droit et administration de la justice pendant la période de transition dans les sociétés en proie à un conflit ou sortant d'un conflit »,N0 S/2004/616.

- (24) محمد عبد الجابري ، "التعددية السياسية اصولها وافاق مستقبلها جالة المغرب" ، الندوة الفكرية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989. ص. 11.
- (25) سعد الدين ، إبراهيم ، مقدمة له لكتاب صموئيل هنتشون ، الموجة الثالثة للديمقراطية ، (ترجمة : عبد الوهاب غلوب) ، القاهرة : دار سعاد الصباح ، 1993-.
- (26) غرايم جيل ، مرجع سابق ، ص. 258-
- (27) امصدر ذاته ، ص. 259.
- (28) موريس دوفرجه ، الدكتاتورية ، (ترجمة : هام متولي) ، ط 2 ، بيروت منشورات عويدات ، ص. 34-39 .
- (29) عبد المجيد ، المسألة الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص. 248 .
- (30) حافظ ، زياد ، البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع ، ط 1 ، بيروت : المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، 2009 ، ص. 99 .
- (31) في هذا الاطار يرى دي بالما " Di palma ان المشاركة السياسية هي تعبير ونتاج تكامل الفرد في نظام العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية ، كشفت الدراسات باضطراب ان المشاركة السياسية تكون بمستوى كبير بين الاشخاص ذوي الدخول والمهن الاعلى ، ذلك للارتباط القوي بين ارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي و لانخراط في مستويات مختلفة للمشاركة السياسية" للمزيد انظر :
- Guiseppe di pama ; Apathy and participation.. USA ;
l'Université du Michigan.1970.P.03
- (32) محمد زاهي المغيربي ، قراءات في السياسة المقارنة - قضايا منهجية ومداخل نظرية ، ط 1 ، ليبيا ، جامعة قار يونس سنة 1994 ، ص. 219.
- (33) محمد الزاهي ، مرجع سابق ، ص. 222 .